العرب
الثلاثاء 2021/11/09
السنة 44 العدد 12235

التوتر مع قوى إقليمية يدفع الجزائر إلى رسم خارطة دبلوماسية جديدة

استدعاء الجهاز الدبلوماسي الجزائري لشرح خطة المرحلة المقبلة

بعثت الندوة التي انتظمت في الجزائر الاثنين والتي استدعيت إليها بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية العاملة في العالم وحضرها الرئيس عبدالمجيد تبون ووزير الخارجية رمطان لعمامرة، برسائل مفادها أن الجزائر بصدد صياغة توجهات دبلوماسية جديدة في ظل حالة التوتر التي تعرفها علاقات البلاد بدول إقليمية وعربية.

صابر بليدي

الجزائر- تدفع الجزائر إلى تفعيل آلياتها الدبلوماسية، بالموازاة مع مراجعة وإعادة توجيه الجهاز العامل، مع الخارطة التي حددتها في الآونة الأخيرة، والتي ظهرت عليها إعادة ترتيب عدة أوراق تتعلق بالتعاطي مع مختلف الملفات الإقليمية والدولية، وبناء شراكات جديدة أو إحياء خطوط دبلوماسية خيم عليها الفتور، ولو أن الأمر أفضى الآن إلى حالة من الارتباك والعزلة في ظل التوترات التي استجدت مع دول وحكومات في المنطقة.

واستدعت الجزائر بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية العاملة في العالم، للمشاركة في ندوة هي الأولى من نوعها منذ قدوم الرئيس عبدالمجيد تبون إلى قصر المرادية في 2019، وحتى منذ حقبة الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة، وذلك من أجل إعطاء دينامية جديدة وشرح خارطة طريق التوجهات التي حددتها السلطة في برنامج الحكومة، الذي تناول لأول مرة العمل الدبلوماسي.

> الأشهر القادمة حاسمة للدبلوماسية الجزائرية حيث تستعد البلاد لاحتضان القمة العربية وسط توتر بينها وبين دول عربية

وبرزت خلال الأشهر الأخيرة معالم تحولات بارزة في الدبلوماسية الجزائرية، حيث يجري تكثيف العمل في مختلف الجبهات الإقليمية والدولية، لاسيما على المستوى العربي والأفريقي، والدفع باتجاه بعث تكتل إقليمي جديد يضم دول شمال أفريقيا وأخرى من الحزام الجنوبي، فضلا عن تعزيز الجهاز بوجوه توصف بـ"المخضرمة" لدعم الجبهة الخارجية.

صياغة توجهات دبلوماسية جديدة تفرضها الانفعالات

وتطرق تبون في المداخلة التي قدمها في ندوة البعثات الدبلوماسية والقنصلية، إلى الخطوط العريضة التي حددتها السلطة لتفعيل النشاط الدبلوماسي، حيث جاء التركيز على تكثيف الجهود على المستويين العربي والأفريقي، إذ تستعد الجزائر لاحتضان القمة العربية في شهر مارس القادم، وقطع الطريق على انضمام إسرائيل إلى الاتحاد الأفريقي كعضو مراقب.

وقال تبون في كلمته إن "التحديات التي تواجه الجزائر صارت أكثر خطورة بالنظر إلى بؤر التوتر، لاسيما في الصحراء (المغربية) مع تدخل جيش الاحتلال المغربي، وأن عقد هذا المؤتمر يأتي عقب الاضطرابات غير المسبوقة، مما يستدعي إعادة تكييف الدبلوماسية وفق احترام مبادئ السياسة الخارجية للجزائر، لاسيما بعد التهديدات التي تسعى لإثقال الكاهل الجزائري والعمل على إضعاف البلاد عن طريق ما يسمى بحرب الجيل الرابع".

ودعا الرئيس تبون البعثات الدبلوماسية لبلاده إلى "إقامة علاقات دولية متميزة مبنية على عدم الانحياز، ونصرة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها"، كما شدد على "ضرورة تقوية الاتحاد الأفريقي وحمايته من أي محاولة لتحييده عن صفه، والعمل على إنجاح القمة العربية المقبلة المنتظرة في شهر مارس المقبل".

وشدد على تعزيز التعاون بين بلاده وشركائها التقليديين كالصين وروسيا وتركيا، والولايات المتحدة، وعلى تفعيل الخطوط الفاترة مع دول في أميركا اللاتينية، وهي نية واضحة لدى الرجل لمراجعة بعض أوراق بلاده، لاسيما في ظل الأزمة القائمة مع فرنسا، والاستعداد لمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ويرى متابعون للشأن الجزائري أن الأشهر القادمة ستكون حاسمة ومفصلية للجهاز الدبلوماسي الجزائري، فهي إلى جانب النظر في مسألة انضمام إسرائيل إلى الاتحاد الأفريقي كعضو مراقب، التي ستفصل فيها قمة الرؤساء، تستعد لاحتضان القمة العربية في أجواء غير مسبوقة من الفتور والتوتر بينها وبين بعض الدول العربية، في أعقاب الأزمة المتصاعدة مع المغرب، وانحياز دول الخليج للمقاربة المغربية في حل النزاع بشأن الصحراء.

وإذ يجري العمل مع بعض العواصم العربية على إعادة سوريا إلى الجامعة العربية، فإن القمة القادمة ستشكل تحديا حقيقيا للدبلوماسية الجزائرية، من أجل إقناع القادة والحكومات العربية بالحضور إليها، بسبب انقسام المواقف العربية بين ما يعرف بمحور التطبيع مع إسرائيل وبين محور الممانعة، وبين المؤيدين لعودة سوريا إلى الجامعة العربية والمعارضين لها، فضلا عن أزمة الصحراء التي خلقت انقساما آخر بعد انحياز دول الخليج للمقاربة المغربية.

وأكد وزير الخارجية رمطان لعمامرة أن "الدبلوماسية الجزائرية تعرف حركية غير مسبوقة بفضل قرارات رئيس الجمهورية، وأنه تم تعيين حوالي 80 من رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية، إلى جانب استحداث سبعة مناصب لمبعوثين خاصين مكلفين بالنشاط الدولي للجزائر وفق محاور تعكس مصالح وأولويات الجزائر في الفترة الراهنة".

وأضاف "هذه الحركية الواسعة ستساهم في إعطاء نفس جديد للنشاط الدبلوماسي، بفضل مراعاتها للعوامل المهنية التي تكرس إرادة الرئيس تبون لتجديد وتشبيب القطاع، وحرصه على رفع نسبة تمثيل المرأة مع تجنيد الخبرة الثرية لعدد من الكوادر السامية، ضمن مقاربة متكاملة تهدف إلى تعزيز قدرة الجزائر الدبلوماسية على التفاعل والتأثير على كافة الأصعدة".

وأوضح لعمامرة أن السياسة الخارجية للدولة ما هي إلا امتداد للسياسة الداخلية، وأن مضاعفة الجهود الدبلوماسية والعمل على مواكبة الأهداف الاستراتيجية لسياسة التقويم الوطني التي التزم بها الرئيس تبون، باتا أكثر من ضرورة.

ولفت مصدر مشارك في الندوة إلى أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى تحقيق تنسيق وطيد وفعال مع كافة مصالح وهياكل الدولة في نشاطها المرتبط بالعمل الخارجي، والانفتاح على المتعاملين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص، وإلى تعديل وتحيين وسائل ومناهج وأدوات الدبلوماسية الجزائرية من أجل رفع راية الجزائر عاليا والذود عن سيادتها واستقلالها وسلامتها الترابية.

عرقلة جلسة للبرلمان الموريتاني بشأن قانون مثير للجدل

نواكشوط – فشل البرلمان الموريتاني الاثنين في عقد جلسة علنية لمناقشة والتصويت على مشروع قانون "حماية الرموز الوطنية"، وهو قانون مثير للجدل حول الحريات يُقر عقوبات بالسجن والغرامة للمخالفين، ويوصف من قبل نشطاء حقوقيين بأنه خطوة إلى الوراء.

وقال رئيس البرلمان الشيخ ولد بايه إنه "تقرر رفع الجلسة للمرة الثانية لحين إيجاد توافق بين النواب حول انعقادها بعد رفض نواب المعارضة بسبب غياب النصاب القانوني وبعد استماعه لآراء نواب من المعارضة وآخرين من الأغلبية".

وكانت الحكومة صادقت في الرابع عشر من يوليو على مشروع القانون الذي يُجرّم المساس بهيبة الدولة وبشرف المواطن، ويحمي الرموز الوطنية، وأحيل إلى البرلمان لمناقشته على وقع جدل واسع في الأوساط السياسية والحقوقية.

وقالت الحكومة في بيان آنذاك إن مشروع القانون "يأتي لسد الثغرات التي تم رصدها في المنظومة الجنائية للبلاد لمنح القضاة والمحققين آليات قانونية واضحة لفرض سيادة القانون واحترام قيم الجمهورية".

ويعترض نواب المعارضة على هذا النص لأنه من وجهة نظرهم يمثل "انتكاسة في مجال الحريات وانتهاكا للدستور وللحريات العامة".

وكان نواب المعارضة قد احتجوا على الجلسة الأولى لعدم حصول النصاب القانوني من النظام الداخلي فيما قرر رئيس البرلمان رفع الجلسة في انتظار اكتمال النصاب.

وبعد استئناف الجلسة عاد نواب المعارضة ليؤكدوا أنه كان يجب تقديم التقرير المتعلق بالقانون ثمانية وأربعين ساعة قبل بدء الجلسة.

وشدد النواب على أنه يجب أن تستوفي الجلسة شروطها القانونية حتى يمكن عقدها وفق النظام الداخلي للبرلمان.

ويواجه القانون رفضا واسعا من قبل أوساط سياسية وحقوقية، حيث استبق حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (أكبر أحزاب المعارضة) الجلسة بدعوة الرئيس والحكومة لسحب مشروع القانون بشكل نهائي "احتراما للحقوق والحريات المنصوصة في الدستور، وفي الاتفاقيات التي وقعت عليها موريتانيا".

وفي المقابل اعتبر وزير الثقافة والناطق باسم الحكومة المختار ولد داهي أن القانون "يتخذ من الاحتياطات والإجراءات ما يحارب تمييع الحريات"، مضيفا أن "ألسنة غالبية الموريتانيين رَطِبَةٌ من استهجان تنامي ظاهرة يمكن نعتها بتمييع الحريات، عبر استسهال انتهاك الحرمات الشخصية للمواطنين والإضرار بالسلم الأهلي والوحدة الوطنية وهيبة المؤسسات الجمهورية وذلك بإنتاج وتوزيع منتَجات ضارة عبر الوسائط الإعلامية والرقمية".

حكومة بودن تقاوم ضغوطا لتسديد فاتورة شراء السلم الاجتماعي

تونس – يعكس تجدد الاحتجاجات في الجنوب التونسي من قبل تنسيقية اعتصام الكامور للمطالبة بتنفيذ اتفاقيات وُقعت مع حكومات سابقة تساؤلات عن الضغوط التي باتت تواجهها حكومة رئيسة الوزراء نجلاء بودن لتسديد ثمن صفقات شراء السلم الاجتماعي التي وقعتها الحكومات المتعاقبة في تونس.

وبالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية تجد الحكومة الحالية عدة ملفات أخرى ورثتها عن الحكومات السابقة على غرار ملفّيْ الكامور والتفاوض مع الهيئات الدولية المانحة وغيرهما، ما يجعلها أمام اختبارات عسيرة داخليا وخارجيا.

لكن التحدي الأبرز يبقى داخليا حيث تسعى الحكومة لتهدئة الجبهة الاجتماعية من أجل التفرغ للإصلاحات المطلوبة، وهو ما لا يتحقق إلا بتسوية عدة ملفات عالقة على غرار ملف الكامور الذي ما إن يوشك الجدل بشأنه على الانتهاء حتى يطفو على السطح من جديد.

الإنتاج مُهدد

ونفذ الاثنين العشرات من الشباب من ولاية (محافظة) تطاوين وقفة احتجاجية طالبوا فيها الحكومة بالإيفاء بتعهداتها تجاه الجهة وتنفيذ ما جاء في اتفاقية نوفمبر 2020 وقرارات رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي.

وهدد هؤلاء بغلق كل المنافذ المؤدية إلى الشركات النفطية في تطاوين إذا لم تستجب الحكومة لطلباتهم وتنفذ الاتفاق الموقع مع الحكومات السابقة في أجل أقصاه العشرين من نوفمبر الحالي.

ويرى مراقبون أن حكومة بودن ستكون مرغمة على التعامل مع تركة ثقيلة ورثتها عن الحكومات السابقة التي منحت الأولوية لشراء السلم الاجتماعي مقابل إبرام صفقات تعجز السلطات اليوم عن التعاطي معها، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعرفها البلاد.

واعتبر المحلل السياسي باسل الترجمان أن "الوضع في تونس متردّ، والسياسات غير المسؤولة للحكومات السابقة التي أدت إلى هذه النتائج الكارثية جعلت حكومة بودن تواجه اليوم إرثا ثقيلا، إرثا أساسه توقيع اتفاقيات الهدف منها خدمة مصالح شخصية لرؤساء الحكومات مثل الاتفاقيات التي وقعها يوسف الشاهد والتي يعد الغرض منها انتخابيا بحتا".

وأضاف الترجمان في تصريح لـ"العرب" أن "هناك اتفاقيات معروف أنه من غير المعقول توقيعها لكنها وقعت إما لشراء السلم الاجتماعي أو لأغراض انتخابية مثل اتفاقية الكامور التي وقعها يوسف الشاهد".

ورأى المحلل السياسي التونسي أن الاحتجاجات التي عادت إلى الواجهة يمكن وصف البعض منها بأنه شرعي، وهناك احتجاجات "مفتعلة"، وقال "هناك احتجاجات تم تحريكها سياسيا لأن هناك أطرافا تريد استغلال الأوضاع الاقتصادية لمحاصرة حكومة نجلاء بودن وتحميلها مسؤولية ما تشهده تونس من أزمات واحتجاجات".

وتوارثت الحكومات السابقة أزمة الكامور دون أن يتم إيجاد حل نهائي لها رغم التوصل إلى عدة اتفاقيات وتوقيعها بين المحتجين الذين شكلوا تنسيقية وتلك الحكومات.

وكان المحتجون في تطاوين قد أغلقوا في السابع عشر من يوليو الماضي محطة ضخ البترول والغاز في منطقة الكامور التي يمر منها كامل إنتاج حقول النفط في الصحراء إلى محطات أخرى في بقية جهات البلاد.

وقال رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي آنذاك إن ذلك يكلف تونس خسارة تبلغ 800 مليون دينار (292 مليون دولار).

ولا يُتوقع أن تنجح بودن وحكومتها في الاستجابة لمطالب الكامور، خاصة في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي تشهده تونس.

وقال الترجمان إن "الحل الوحيد يكمن في العودة إلى الحوار بين الحكومة والمحتجين، لكن من دفعوا نحو توقيع اتفاق الكامور يُدركون أنه غير قابل للتنفيذ لذلك عليهم مقاضاة من وقع معهم هذه الاتفاقيات التي تستهدف خلق المزيد من الأزمات وليس حل الأزمات الموجودة".

باسل الترجمان

الحكومة تواجه إرثا ثقيلا بسبب اتفاقيات وقعها رؤساء الحكومات السابقون

واستنتج أنه "اليوم يبقى أمام حكومة بودن التفرغ لمكافحة الفساد لإنقاذ الاقتصاد ثم التفرغ للاتفاقيات التي وقعتها الحكومات السابقة. الفساد في تونس تحول إلى سرطان وهو الذي يحظى بالأولوية قبل هذه الاتفاقيات".

وتعيش تونس منذ الخامس والعشرين من يوليو مسارا سياسيا انتقاليا بعد تفعيل الرئيس سعيّد الفصل 80 من الدستور الذي جمد بمقتضاه البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه وحل الحكومة ليضع مكافحة الفساد عنوانا رئيسيا لهذه المرحلة، إلى جانب تغيير النظامين الانتخابي والسياسي في البلاد.